(COP 21) لحظة صدق من أجل المناخ والتنمية المستدامة

الوقت يضغط من أجل تحرك فاعل لمواجهة التغييرات المناخية ولكن ايضا لاستئصال الفقر وتحقيق تنمية مستدامة، وهي تحديات لا يمكن عزلها الواحدة عن الأخرى، لهذا لابد لمؤتمر باريس حول المناخ أن يبعث بإشارات واضحة للتدليل على أن السياسيات التي تراعي البيئة والمناخ لا تشكل عبئا على الدول ، بل ان لها مردود ايجابي في علاقة بالشغل والصحة والتنمية وذلك عبر تحويل سياسات تنموية قصيرة المدى الى اهداف تنموية مستدامة.

ان الدفع باتجاه مستقبل ينخفض فيه مستوى الانبعاث الكربوني يبدو صعبا ، لكنه ممكن التحقيق ، إذ أن العالم اليوم لا يفتقر للادخار ولا للسيولة ، فكل ما يلزم القيام به هو توجيه مدخرات العائلات وصناديق التقاعد وأجهزة التأمين أو صناديق الثروة السيادية نحو استثمارات طويلة المدى وذات انبعاث كربوني منخفض.

هذا يتطلب اليات مالية مبتكرة تسمح بتقليص مخاطر مشاريع عالقة اليوم بسبب تكاليف باهظة وسط محيط غير مستقر وتسمح في نفس الان بجلب الادخار الخاص والمؤسسات الاستثمارية وذلك عبر اعطاء قيمة للأصول الكربونية على العمليات التي تقلص من انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

يجب ان يوفر مؤتمر باريس للتغيّرات المناخية اطارا سياسيا واضحا من اجل اصلاحات جذرية للوساطة المالية مع ضمانات عمومية للاستثمارات ذات الكربون المنخفض ، كما يجب الاعتراف بالقيمة الاجتماعية لأنشطة التخفيف المدمجة في مختلف مبادرات التمويل منخفضة الكربون واعتماد نظام قيس ومتابعة وتثبت ضامن لنجاعة المساعدة للمساهمات الوطنية الطوعية وكذلك ادماج البعد البيئي في الاستثمارات وتوفير اطار ضامن لشفافية الالتزامات الطوعية[2] للدول ، أو للمجموعات الدولية أو نشطاء غير حكوميين، إذ سيساهم لقاء باريس في تحرير موجة من الاستثمارات الداعمة لتنمية ذات منسوب منخفض للكربون تستجيب للقضايا الاقتصادية والاجتماعية ذات المدى القصير وتبني في نفس الان اسس مستقبل مشترك.

---

*: الشبكة الدولية للبحوث في المجتمعات المنخفظة الكربون، http://lcs-rnet.org/

[2] :الاختصار الرسمي للمفاوضات الدولية هوINDCs : الاشتراكات المقصودة والمحددة وطنيا.

احساس بالإلحاح

- **الوقت يضغط من أجل التحرك ضد التغيّر المناخي**: هذا القول تردد كثيرا منذ مؤتمر ري ودي جينيرو سنة 1992، لكن هذا لم يمنع من استمرار انبعاث الغازات المسببة للانحباس الحراري منذ ذلك التاريخ، وكنتيجة لذلك، ان لم تحدث تغيرات هامة فان الميزانية المخصصة للحد من انبعاث الكربون والتي يفترض ان تعطي فرصة معقولة لاستقرار الزيادة في ارتفاع درجات الحرارة الى ما دون الدرجتين ستنفد خلال العقود القادمة دون تحقيق النتائج المرجوة.
- **الوقت يضغط ايضا من أجل استئصال الفقر**: وذلك عبر تعميم الوصول الى الخدمات الاساسية كالتغذية والسكن والنقل والطاقة وكذلك لأنظمة صحية عمومية وتعليم عالي الجودة. هذا الاستئصال الذي سيقلص من الهجرة القسرية التي احتدت بسبب التغييرات المناخية، وإذا ما اضيفت اليه انخفاض حدّة الصراعات حول موارد الطاقة، يمكن ان يشكل عاملا أساسيا في استقرار الامن العالمي خلال هذا القرن.
- **التحديان اعلاه لا يمكن فصلهما الواحد عن الآخر**: فلن يتحقق استقرار المناخ دون مساهمة الدول النامية ودون وضع خطة سياسية سريعة وناجعة، وإلا فستبقى التغيّرات المناخية المعرقل الكبير للتنمية.ينبغي اذن على ملتقى باريس، كما هو الشأن بالنسبة للقاء كانكون تيسير "بناء مجتمع منخفض الكربون ... وتوفير فرص متساوية للوصول الى تنمية مستدامة."
- نحن مهندسون وعلماء اقتصاد وباحثون في علم الاجتماع، قادمين من ثقافات متنوعة ومن بلدان عديدة تواجه تحديات مختلفة، واعون بالشكوك التي تحوم حول امكانية اعطاء الاولوية لاستثمارات هائلة في مجال المناخ في الوقت الذي يواجه فيه العالم تحديات مثل البطالة والمديونية وغياب الاستقرار في التوازنات المالية. **لكننا نؤكد ان تحركا طموحا يواجه التغيّرات المناخية لا يمكن ان يكون عبئا على الاقتصاد، بالعكس ستكون انعكاساته ايجابية** على التشغيل والصحة والتنمية البشرية لأنه سيساعد على توجيه سياسات النمو قصيرة المدى نحو اهداف تنموية طويلة المدى.

المرور إلى الكربون المنخفض والدخول المتكافئ في التنمية المستدامة

- لا توجد الوفرة المطلوبة في الطاقة النظيفة يمكن ان تعوّض الطاقة الاحفورية ، لذا فالمطلوب هو العمل على الحد من الطاقة الحالية لإعطاء الوقت الكافي لهذه البدائل كي تنتشر. ذلك يتطلب تغيير أنظمة الطاقة وأنظمة النقل ومشاريع البناء والصناعة والفلاحة بطريقة تدعم نجاعة استعمال الطاقة والحد من الطلب عليها وتشجيع مسار الاقتصاد الدائري،
- الطاقة والسكن والنقل هي البنى التحتية الضرورية من اجل مستقبل ذي كربون منخفض وتنمية متضامنة، مبنية على تلبية الحاجيات الأساسية واستغلال الطاقة المتجددة المحلية وجودة التنمية الحضرية ونجاعة الأسواق وإصلاح المؤسسات والحد من التعرّض للمخاطر المناخية وتقلبات أسعار الكربون.**لهذا يجب مضاعفة الاستثمار في هذه البنى التحتية وتوجيهها نحو تقنيات الكربون المنخفض ، القادر على مواجهة المخاطر المناخية.**
- **ولتحقيق ذلك يجب ادراج اليات السياسات المناخية ضمن سياسات أوسع من تلك التي تقتصر على مجرّد المناخ وحده :** يجب وضع الاليات اللازمة لإرساء انظمة كهربائية تدمج أكثر الطاقة التناوبية و ترتكز أكثر على الطاقة المحلية المتجددة وتضمن الربط بين شبكات التدفئة والكهرباء أو تضمن جودة أفضل للكهرباء بالمناطق الريفية، أو تقلّص من التلوث في الوسط الحضري

وتقوم بالإصلاحات الضرورية في الاسواق العقارية من أجل الحد من تمدد المدن ، كما ان اعتماد صناعات تقتصد في المواد الاولية سيقلص من الفضلات وستساهم المحافظة على خدمات النظام البيئي في التقليص من تصحّر الريف.

- **نظام مناخي ذو مصداقية يضمن الدعم المشترك للمساهمات الطوعية الوطنية مع اهداف اتفاقية المناخ وسياسة التنمية المستدامة :** يتم ذلك بتناسق الاستثمارات العمومية وتجزئة الاعانة على التنمية وإدماج الاهداف العامة من طرف الجهات المانحة وبتعبئة الفاعلين غير الحكوميين بما في ذلك داخل المدن وفي التجمعات الريفية. هذا العمل سيتيح فرصا للربح من خلال التعاون المتبادل ويخلق حلقة ايجابية لمساهمات طموحة في التنمية المستدامة،انه السبيل الوحيد لرأب الهوة بين الالتزامات الحالية للدول وبين هدف الاستقرار في ارتفاع درجات الحرارة الى مادون الدرجتين مئويتين.

تجسيد مبدأ التكامل في المسؤوليات

- يبدو مبدأ تجسيد التكامل في المسؤوليات امرا مستجدا في واقع النقاش الخلافي حول اقتسام ميزانية الكربون. الان يجب ان يصبح هذا المبدأ في توزيع المسؤولية دليلا لكل تعاون دولي حتى تتحمل كل الدول مسؤوليتها التاريخية في خصوص التغيّر المناخي ، ولكن ايضا في خصوص نقل التكنولوجيا والمهارات والتمويل ، وهي ثلاث عناصر اساسية قادرة على تمكين البلدان النامية من الوصول الى تنمية منخفضة الكربون.
- ان المهمة الملقاة على عاتق البلدان المتقدمة هي الحدّ من انبعاث ثاني أكسيد الكربون من مخزونها الحالي وتغيير نمط استهلاكها والتحكم في موروثها الخاص بالطاقة الباعثة للكربون،
أما البلدان النامية التي هي بصدد بناء قدراتها الاساسية فعليها ان تتجنب بناء اقتصاد ومنوال تنمية يعتمدان اساسا على الطاقة الاحفورية.
- عملا بمبدأ المسؤوليات المشتركة المتكاملة يجب ان تصل اجراءات تعاونية تؤدي الى الوصول العادل للتنمية . فالدول المتقدمة مطالبة باقتراح اطار يساعد الدول النامية على تقوية مساهمتها الوطنية من خلال وصول سلس الى :
  - **مالية خاصة بالمناخ**، والبداية تكون مع انشاء صندوق أخضر خاص بالمناخ،
  - **شبكات معارف** واتصال وتبادل للتجارب
  - **تكوين اكاديمي** في البرامج العلمية وفي المسؤوليات التكاملية

الانتقال الى مستقبل ذي كربون منخفض في ظرف اقتصادي صعب

- ان التسريع باتجاه مستقبل ذي كربون منخفض رغم الضغوط الحالية على الميزانيات العمومية يبدو أمرا صعبا ولكن ممكن التحقيق، فالعالم يزخر بالسيولة والادخار متوفر ولكن من أبرز نقاط ضعف الاقتصاد العالمي هي ضعف الاستثمارات ذات المدى البعيد وتفضيل الوسطاء للأصول المتداولة. **إنّ إعادة توجيه للادخار نحو استثمارات إنتاجيّة و نحو بنى تحتيّة منخفضة الكربون ينجرّ عنها تسويات حتمية ولكنها ستقلص من الثغرات وستكون لها انعكاسات إيجابيّة في العديد من القطاعات.** سوف تستفيد كلّ من البلدان النامية والبلدان المتقدمة من عملية إعادة التوجيه هذه التي لا يمكن أن تتم دون مساهمة صناديق التقاعد وأنظمة التأمين و الصناديق السياديّة و الودائع المصرفيّة للمدخرات التي ستموّل جزءا كبيرا من الإقتصاد.

- **يمكن اعتماد آليات ماليّة مبتكرة للحدّ من المخاطر الممكنة في مشاريع منخفضة الكربون.**

هذه الآليات تشكو اليوم من التعطيل جرّاء كثافتها الرأسماليّة ثمّ جلب الادخار الخاص و ذلك بإعطاء قيمة "لأنشطة الكربون" في كلّ الأعمال التي تسمح بالحدّ من انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

إنّ التطوّرات الضروريّة (لوائح بإزال ||| و معايير إعادة التمويل و الضمانات العموميّة) تتجاوز مجال تدخل (UNFCCC) و لا بدّ من أن تتم عن طريق المبادرات التي تجمع "نوادي الرواد"، يجب على مؤتمر باريس رغم ذلك أن يوفر نقاط الارتكاز اللازمة للتشجيع على تغييرات جذرية في مجال الوساطة المالية:
- الاعتراف بأهميّة اتفاق حول **قيمة اقتصادية واجتماعية للكربون (vsc) لإدراجها** في آليات تمويل مناخ من أجل اجتناب تشتتها و من أجل ابراز فعاليّتها.
- **مسار قيس و متابعة و تثبيت** في ظل اتفاقية المناخ من أجل ضمان نجاعة المساعدات لـ(cnvs) و السلامة البيئيّة للاستثمارات.
- انشاء إطار من **الشفافيّة للالتزامات الطوعية** للدول، ومجموعة البلدان و الفاعلين غير الحكوميين و القطاع الخاص و المدن حول مبادرات أكثر طموحا.
- تخصيص **نسبة من عائدات هذه التمويلات المجددة لصندوق المناخ الأخضر** من أجل ضمان الصبغة التشاركيّة للمعونة.

- **ستسهل هذه الآليات نشر آليات تسعير الكربون :** إنّ تسعير الكربون سيحرّر أكثر عدد ممكن من الاستثمارات ذات الكربون المنخفض و التي أصبحت أقلّ خطورة و سيتم تخصيص الوقت اللازم دون تأجيل الاستثمارات لوضع التدابير التعويضيّة و الاجراءات المرافقة التي من شأنها تحقيق زيادة تدريجيّة في أسعار الكربون بصفة معتبرة. ستتحسن **نجاعة السياسات غير التعريفيّة** (معايير الانبعاث، الأشغال العموميّة) من خلال انسجامها مع القيمة الاقتصادية و الاجتماعية للكربون و تعمق المصداقية لدى المستثمرين.

خلاصة

- يمكن أن يكون اتفاق باريس حاسما؛ يجب ان يضمن الاتفاق قاعدة لعدد من المبادرات المشجعة اذ إضافة إلى من يدافعون عن القضية المناخية، فإنّ من لا يؤمنون بها سيرون في المرور الى الكربون المنخفض وسيلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة و الايفاء بالتحديات الاقتصادية ذات المدى القصير.

تتطلب هذه التعبئة إضافة إلى اتفاقية المناخ، مبادرات تهدف إلى إصلاح قطاعات أخرى من التسيير الشامل (المالية و التجارة الدولية) و تهدف أيضا إلى بعث نواد للروّاد (بلدان، مناطق، مدن، ..) تلتزم بالمرور إلى الكربون المنخفض.

- لن تتطور هذه المبادرات إلاّ إذا بعث مؤتمر باريس منظومة للتشريع السياسي من شأنها ضمان انسجامها مع الأهداف المعترف بها دوليّا و تقلّص مخاطر الانتهازية الصرفة، هذه هي الظروف التي تسمح بإحداث بيئة ثقة تسمح بتجاوز الشواغل الإنسانيّة المشروعة و المصالح الخاصّة التي منعت إلى حدّ الآن من أن تجيب بطريقة ملائمة على التهديد المناخي.
- **سيساهم اتفاق باريس إذن في تحرير موجة من الاستثمارات المساندة لنمو ذي كربون منخفض مجيبة في الآن نفسه على القضايا الاقتصادية و الاجتماعية العاجلة و البناء الملحّ لمستقبل مشترك.**